



usmlo.org

صوت الثورة

يا عمال كل
البلدان،
اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

لخروج الولايات المتحدة من أفغانستان وليبيا

لإنهاء كل الحروب الأمريكية الآن والعودة الفورية للقوات الأمريكية إلى الوطن!

"الدعم" هذه. لابد أن يكون الرقم بعشرات الآلاف إذا ما نظر المرء إلى القوات التي تواصل إحتلال العراق ومثله كوريا واليابان. تتضح إمكانية إستمرار الإحتلال والعدوان الأمريكيين من خلال دعوة أوباما إلى "تأسيس شراكات طويلة الأمد مع الشعب الأفغاني." في حين يدعي أوباما بأن الولايات المتحدة "لن تضبط الأمن في شوارع أفغانستان وجبالها إلى أمد غير منظور،" فإن الشراكات طويلة الأمد حسب رأيه "ستضمن إستمرار قدرتنا على إستهداف الإرهابيين وعلى دعم حكومة أفغانية سيده." وهذا يعني إستمرار هجمات الطائرات من دون طيار ومداهمات الوحدات الخاصة والإغتيالات وعمليات "الوحدات المساندة." أضف إلى هذا تكرار ما تفعله الولايات المتحدة في العراق وفلسطين بإملاء من يمكنه ومن لا يمكنه المشاركة في الانتخابات. إذ ستعتمد الولايات المتحدة في هذه الحالة إلى "السماح" للطلاب ولآخرين بالمشاركة بشرط "الطلاق مع القاعدة والتخلي عن العنف والإلتزام بالدستور الأفغاني." ولا يشار بالمقابل إلى ضرورة تخلي الولايات المتحدة عن العنف والتدخل بالشؤون الداخلية الأفغانية أو في السياق ذاته ضرورة أن تفعل إسرائيل المثل بالنسبة لفلسطين.

التتمة على الصفحة الثانية

في 22 يونيو خاطب الرئيس باراك أوباما الأمريكيين بخصوص الحرب الأمريكية على أفغانستان. وقدم تلخيصاً للوضع يعتبر بأن "الحرب على وشك الإنتهاء" وبأنها آيلة "للإنحسار." ولدعم توصيفه هذا أعلن عن سحب 10,000 جندي هذا العام و23,000 آخرين على الغالب العام القادم. وهو عدد القوات الإضافية التي أرسلها أوباما إلى أفغانستان قبل 18 شهراً. وهي تشكل جزءاً صغيراً من القوات العسكرية والمرتزة الأمريكية هناك. يوجد حالياً 100,000 جندي أمريكي في أفغانستان يضاف إليهم 100,000 من المرتزة الممولين من الولايات المتحدة و50,000 من جنود النيتو، أي ما يعني وجود قوات تأتمر بإمرة الولايات المتحدة يبلغ تعدادها 250,000 عنصراً. وأعلن أوباما بأن إنقاص عديد القوات الأمريكية بـ 33,000 جندياً سيبثعه "عودة المزيد من القوات الأمريكية إلى الوطن بوتيرة ثابتة مع إضطلاع القوات الأمنية الأفغانية بالمزيد من المسؤوليات." وعلى نحو يماثل ما آل إليه الوضع في العراق المحتل من الولايات المتحدة، قال أوباما بأن "مهمتنا ستتغير من طور القتال إلى مجالات الدعم. وستتم هذه العملية الإنتقالية بحلول العام 2014 حيث ستقع مسؤولية الأمن على عاتق الأفغانين وحدهم." مالم يشر إليه أوباما هو عديد القوات والمرتزة وقواعد الإحتلال الأمريكي التي ستبقى هناك للقيام بمهام

أفغانستان، مهزلة القوانين الجديدة في ميتشغن

حان الوقت لنؤسس لديمقراطية من صنع أيدينا

التي تدعمها الأكثرية والمتمثلة بإنهاء كافة الحروب الأمريكية وبعودة كل القوات الأمريكية إلى الوطن الآن! يشدد الناس على موقفهم المدافع عن حقوق الجميع وبطالبيون الحكومة بتبني موقف مماثل. إن هذا الموقف الداعم للمجتمع هو ما يتم إستهدافه مع تحرك الحكومة لحماية المصالح الضيقة لرأسمالي وول ستريت.

تدل القوانين التي أقرت مؤخراً في ولاية ميتشغن القاضية بتعيين "مدراء ماليين" على أنه عوضاً عن تعزيز دور الناس كلائمة

التتمة على الصفحة الثالثة

يتعرض العمال والمهاجرون في أنحاء البلاد لإعتداءات شرسة تنظمها الحكومة في إستهداف لعيشهم وظروف عملهم ولحقهم بالتنظيم النقابي. يتم إستغلال ميزانيات الولايات للمطالبة بالمزيد من الإقتطاعات والتنازلات في ظل وضع تظهر فيه التجربة من دون أي لبس بأن التنازلات لا تمثل حلولاً! كما تدل النقاشات الجارية على المستوى الفدرالي حالياً بخصوص الموازنة بأنه يجري التحضير للمزيد من الإعتداءات على حقوق الناس وبخاصة النساء والأطفال والفقراء رغم المعارضة الشعبية المتكررة في طول البلاد وعرضها. ويمكن قول المثل عن تجاهل أوباما والكونغرس للمطالب

سواءً على شكل هجمات طائرات من دون طيار أو حملات القصف كما هو حاصل في ليبيا حالياً أو العمليات السرية والإغتيالات من قبل القوات الخاصة أو الحرب. إن الولايات المتحدة هي من "يمنح" الشعوب في ليبيا أو أفغانستان أو بويرتوريكو "فرصة" تقرير مصائرهم. وبهذا تتحول مقاومة وتحدي الشعوب من تعبير عن تقرير المصير إلى "تطرف عنيف".

أضف إلى أنه على الصعيد المحلي يغدو كل راغب بـ"تراجع" الولايات المتحدة في وجه "تهديدات حقيقية" "متطرفاً" وبالمثل أولئك الراغبين بأمريكا "أكثر إمتداداً" عن طريق إستخدام الجيوش عندما يكون اللجوء إلى الطائرات من دون طيار و"التحرك الدولي" كافيًا. لا يستهدف الحديث عن "مسار أكثر مركزية" الحركة المناهضة للحرب وأغلبية الأمريكيين المطالبة بإنهاء الحروب الأمريكية وبعودة القوات الأمريكية إلى الوطن فوراً. بل تتجاوزهم إلى الكونغرس والمنافسين الرئيسيين المحتملين الذين سيتم وصمهم كـ"متطرفين" من آل "اليمين" أو "اليسار".

ومما مر عليه أوباما في خطابه الظروف الراهنة في الداخل و المعارضة الواسعة لحروب الولايات المتحدة العدوانية. وهو ما تمثل بحديثه عن مطالب الولايات المتحدة من مختلف القوى الخارجية عندما يتعلق الأمر بالمشاركة في العملية الديمقراطية كالإنتخابات بالترابط مع تحديد ماهو أمريكي وماهو غير أمريكي. فقال: "بعد عقد من النقاش الملتهب لامناص من إستعادة الهدف المشترك الذي جمعنا في بداية هذه الحرب. قوة أمتنا في إختلافنا، وعندما يكون إتحادنا قوياً نستطيع قهر أية صعوبات وبلوغ أية مآل...". وبعد تسليطه الضوء على الجنود الأمريكيين المستعدين للتضحية بحياتهم، زكى أوباما قوات "النافي سيلز" التي قامت بإغتيال أسامة بن لادن كمثال على ماهية أن يكون المرء أمريكياً. وأشار أوباما إلى عمل هذه القوات "كوحدة متراسة يعتمد أفرادها على بعضهم البعض على اساس الثقة كأفراد العائلة الواحدة في زمن الصعاب. يستحق تذكر هذا الدرس، أي كوننا أعضاء في عائلة أمريكية واحدة. يجمعنا رغم خلافاتنا وإنشاقاتنا العقيدة التي سطرتهنا نصوصنا التأسيسية والقناعة بأن الولايات المتحدة هي دولة قادرة على تحقيق ماتصبو إليه. فدعونا إذاً ننجز المهمة. دعونا ننهي هذه الحروب بشكل مسؤول وأن نستعيد الحلم الأمريكي وهو أساس قصتنا. فلنعمل إذاً على تعزيز وتوسيع الحلم الذي تمثله أمريكا لهذا الجيل والأجيال القادمة من خلال الثقة بقضيتنا والإيمان بشركائنا في المواطنة والأمل المتقد في قلوبنا".

يتم التركيز هنا على أن زمن النقاش والإختلاف والإنقسام قد ولى وبأن المطلوب هو إتحاد قوي يلتزم الجميع فيه بأمريكا الإحتكاريات الحربية، أمريكا الآباء المؤسسين التي تنهج "المسار الأكثر مركزية" الذي حدده الرئيس. فماداً عن أولئك الذين يرفضون إلتزام كهذا؟ ماذا عن الذين يعتقدون بضرورة التجديد الديمقراطي وبدستور جديد يكرس ويضمن حقوق الجميع ومنها حق أن يكون الناس صناع قرار؟ وماداً عن أولئك الذين يؤمنون بأن مستقبل الولايات المتحدة يكمن في حكومة مناهضة للحرب ترفض إستخدام القوة لحل النزاعات وتعيد كافة القوات الأمريكية إلى الوطن فوراً كخطوة مسؤولة واجبة في سبيل السلم العالمي؟

لا يكتفي أوباما بتهديد أفغانستان، بل يطالب الباكستان بفعل المزيد وبأن تشارك بشكل أفضل في القضاء على "المتطرفين العنيفين" نزولاً عند الإملاءات الأمريكية. وأكد متوجهاً إلى الباكستان والعالم برمته بأنه "ما من شك بأن الولايات المتحدة في عهدي كرئيس لن نتهاون مع من يوفرون ملجأً آمناً لكل من يود قتلنا. لا يمكنهم الإفلات منا أو الهروب من مواجهة العدالة التي يستحقون". وقال في موقع أخر من الخطاب بعد ذكر بيرل هاربر والحادي عشر من سبتمبر، بـ"أننا لن ننسى" وبأن الولايات المتحدة لن تلين إلى حين إنجاز المهمة. وأكد أوباما على أن الولايات المتحدة ستلجئ إلى القوة للرد على أي تهديد فحسب، ولا نتحدث هنا عن إعتداء أو خطر متحقق، بل عن تهديد لا غير.

تطرق أوباما أيضاً إلى المشاكل التي تواجهها الدوائر الحاكمة في الوقت الراهن فيما يتعلق بشرعية الولايات المتحدة ومساعيها للسيطرة على العالم بجيش مرهق من توسع رقعة إنتشاره وعاجز عن هزيمة الشعوب سواءً في أفغانستان أو العراق أو ليبيا. إذ قال: "دفع عقد الحروب هذا بكثراً للتشكيك بطبيعة إخرائط الولايات المتحدة بشؤون العالم. إذ يفضل البعض أن نتخلى عن مسؤوليتنا كمرتكز للأمن الدولي وأن ننزوي على نحو يتجاهل حقيقة التهديدات التي نواجهها. فيما يفضل البعض الأخر أمريكا أكثر إمتداداً وإخرائطاً لمواجهة كل شر خارج حدودها". يتضح هنا القلق بخصوص شرعية الولايات المتحدة ولكن في الوقت عينه التركيز على دورها كقوة عظمى، المرتكز الذي ينبغي على الجميع الإلتزام بمرجعيتها.

يعرض أوباما حوله لهذه المشاكل في سياق مسعاه للأستمرار بدور بطل الدوائر الحاكمة الأمريكية وللغز بالرئاسة في عام 2012. وقال: "علينا أن نخط مساراً أكثر مركزية. علينا كالأجيال التي سبقتنا الإلتزام بالدور الفريد الذي تؤديه الولايات المتحدة في سياق الأحداث التي تمر بها البشرية. لكن علينا أن نكون براغماتيين بقدر مانحن متحمسين، وأن نكون إستراتيجيين بمقدار كوننا حازمين. إذا ما وُجِهاً بالتهديد، لزم إستخدام القوة. أما إذا سهل إستهداف هذه القوة علينا ألا ننشر قوات عسكرية كبيرة في الخارج. لا ينبغي علينا الإختيار بين الوقوف متفرجين و التحرك بمفردنا عندما يتعرض المدنيون للمذابح ولدى تعرض الأمن العالمي للخطر. علينا عوضاً أن نحشد لتحرك دولي وهو الحاصل الآن في ليبيا حيث لا يوجد أي جندي أمريكي على الأرض لكن مع دعمنا لحلفائنا في سبيل حماية المدنيين الليبيين وتمكينهم من تقرير مصيرهم".

هذا خطاب الإستثنائية الأمريكية الذي يريد من العالم الإقرار بالدور "الفريد" للولايات المتحدة كقوة أمبريالية مهيمنة، والذي يعني اليوم إقصاء حكم القانون والسيادة والرد على أي "تهديد" بالقوة. فللولايات المتحدة الدور "الفريد" بتقرير من يمثل "خطراً" ومن هو "المتطرف العنيف" ومن بإمكانه المشاركة في الحكم في بلدانهم وتحديد من "يحظون" بالفرصة لتقرير مصائرهم.

في ضوء هذا وجب تناسي إنجازات الشعوب في مقارعة الفاشية وفي هزيمتها، ومن ضمن هذه الإنجازات معارضة إستخدام القوة لتسوية النزاعات بين الأمم والإلتزام بمبدأي السيادة وعدم التدخل. لأن "مساراً أكثر مركزية" يعني إستخدام الولايات المتحدة للقوة

توضيح وتفصيل مشروع بناء الدولة على صورة الطبقة العاملة والمؤسسة على الأجندة المناهضة للحرب والمناصرة للبرامج الاجتماعية التي تبنيتها الطبقة الكادحة.
لعودة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن!
لا لإستخدام القوة لفض النزاعات بين الدول!

يصر أوباما على أن زمن النقاش قد إنقضى، وفي الوقت عينه يلح على البلاد بأن "الوقت قد حان للتركيز على بناء الدولة هنا في الداخل." نعتبر هذا تحدياً لكل الراغبين بحلول للمشاكل الراهنة تؤيد وتفضل العمال والناس. يطرح أوباما مشروعه بناء الدولة كبطل للأغنياء. ندعو كافة الساعين إلى دفع البلاد قدماً إلى المشاركة في

نشاطات في أوكتوبر ضد 10 سنوات من الحرب على أفغانستان اللجنة القومية الموحدة ضد الحرب

- توفير الأموال للتعليم وللوظائف، لا للحروب ولسجن المزيد من الناس!

الدعوة إلى تظاهرات عالمية ضد صناعات الحروب من الولايات المتحدة وحلف النيتو

يوجه إئتلاف من منظمات داعمة للعدالة والسلام في منطقة شيكاغو بالإشتراك مع اللجنة القومية الموحدة ضد الحرب نداءً مشتركاً لتنظيم تحركات شعبية حاشدة للإحتجاج على قمتي النيتو ومجموعة الدول الثمانية التين ستعقدان في شيكاغو بين 15 و22 مايو. تم التقدم بطلبات ترخيص للقيام بالتحركات التالية:

- الثلاثاء 15 مايو – جمعية وطنية لمحاكمة صناعات الحروب
- السبت 19 مايو – تظاهرة عالمية رئيسية للتعبير عن الغضب الواسع من إلتزام صناعات الحروب الذين يهدرون تريليونات الدولارات على الحروب والدمار في زمن تنزايد الصعوبات والأزمات الإقتصادية لملايين من الناس.

إن النيتو هو حلف يجمع 28 دولة تموله وتقوده الولايات المتحدة. كما ستعقد قمة الدول الصناعية الثمانية الكبرى والمؤلفة من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وروسيا. ومن المتوقع أن يحضر الإجتماعات رؤساء دول وقادة عسكريون وسواهم الكثير.

وخلال إجتماع دام نهاراً كاملاً للجنة التنسيق الوطنية للجنة القومية الموحدة ضد الحرب في مدينة نيويورك يوم 18 يونيو، صادق أعضاء اللجنة الـ69 من ممثلي 47 منظمة مشاركة بالإجماع على قرار يدعو إلى تنظيم تحركات إحتجاجية ضد قمة النيتو. ستعمل اللجنة القومية الموحدة ضد الحرب على حشد أوسع مشاركة بنشاطات شيكاغو خلال قمة النيتو للتوكيد على المطالبة بإنهاء الحروب المستمرة وتحويل المليارات المنفقة على الحروب والتدمير لتلبية حاجات الناس للعمل والرعاية الصحية والسكن والتعليم.

في 22 يونيو، تحدى البيت الأبيض إرادة أغلبية الأمريكيين الداعين إلى إنهاء الحرب في أفغانستان. فعوضاً عن الإعلان عن سحب القوات والمتعهدين والقواعد وأموال الحروب الأمريكية فوراً، لم يلتزم أوباما سوى بسحب عشريني القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان خلال الأشهر الثمانية القادمة. ومن المفترض سحب 23,000 جندياً إضافياً لاحقاً للتأثير على نتائج الإنتخابات الرئاسية في 2012. وحتى في حال إلتزام الرئيس بهذه الخطة سيبقى في أفغانستان قرابة 170,000 جندياً ومتعهداً تابعاً للبيتاؤون.

يتمثل الواقع بأن خطة الرئيس لاتهدف إلى إنهاء الحرب في أفغانستان، بل لاتعدى إعلاناً بتغيير "الإستراتيجية" الأمريكية. فكما ذكرت صحيفة النيويورك تايمز، تعمل الولايات المتحدة على إستبدال "إستراتيجية مكافحة التمرد" التي إعتمدتها منذ 18 شهراً بحملة ستعتمد على هجمات الطائرات من دون طيار والإغتيالات والعمليات السرية التي إتبعتها الولايات المتحدة في الباكستان. خلال إجتماع للجنة التنسيق الوطنية للجنة القومية الموحدة ضد الحرب عقد في مدينة نيويورك يوم 18 يونيو، صوت ممثلو 47 منظمة على إقرار سلسلة نشاطات المقاومة المدنية اللاعنفية التي من المقرر أن تبدأ في السادس من أوكتوبر في العاصمة واشنطن وللدعوة إلى القيام بنشاطات محلية منسقة في كافة أنحاء البلاد يوم 15 أوكتوبر للأحتجاج على الذكرى العاشرة للحرب الأمريكية في أفغانستان. تحت اللجنة القومية الموحدة ضد الحرب أكبر عدد من المدن على تنظيم مظاهرات وإضرابات وحلقات تثقيفية وسواها من النشاطات للمطالبة ب:

- سحب كافة القوات العسكرية والمتعهدين والقواعد التابعة للولايات المتحدة وللنيتو من أفغانستان والعراق وليبيا الآن!
- إنهاء هجمات الطائرات بدون طيار في الباكستان واليمن.
- وقف المساعدات التي تلقاها إسرائيل وكف اليد عن إيران!

ميثسغن – تنمة الصفحة الأولى

وحكومات محلية تتحلى "بالفعالية والكفاءة." يريدون كذلك نظاماً تعليمياً عاماً يوفر أفضل نوعية تعليم وتثوير للجميع. من الواضح أن الواقع مناقض لهذا وأنه لامناس من الإصلاح والتغيير الجذري. تكمن مشكلة هذه القوانين والنقاشات الخاصة بالموازنة في أنها تتجاهل مسألة من يقرر. فمن يقرر إن كان هدف الحكومة ضمان حقوق الناس قبل أي أولوية أخرى أم ضمان حق الإحتكار؟ ومن يقرر إن كانت الحكومة تخضع للمساءلة على أساس المنفعة العامة ومنفعة المجتمع ككل؟

أساسية للديمقراطية الحديثة، تعتمد الحكومات على إلغاء أجهزة الحكم المنتخبة والإجتماعات العامة التي تعقدها هذه الأجهزة. فيحجة "الطوارئ المالية" يتم الطلب من الناس القبول بحكومات لا تلتزم بأي مسؤوليات إجتماعية لتلبية الحقوق والحاجيات الأساسية في سياقات التعليم والرعاية الصحية والسكن والخدمات الإجتماعية. وعليه تتحول وظيفة الحكومة إلى "إدارة المالية" مكرسة لحماية حق الإحتكاريات نهب المزيد من الأموال العامة. لاشك بأن الطبقة العاملة والناس ينشدون إدارة حسنة لأموالهم العامة

إلغاء الحكم المنتخب وإلغاء بأن الحكومة تضطلع بمسؤوليات إجتماعية وبأنها تخضع لمسائلة العامة وبأن عليها تلبية إحتياجاتهم. وهي ترتيبات لا ديمقراطية ومعادية للمجتمع. أوضح الرئيس أوباما مؤخراً بأنه سيتم إتخاذ "مدراء" ميتشغن" مثلاً" تحتذيه البلاد بعمومها. فقد صرح وزير تربية أوباما أرني دنكن خلال مؤتمر صحفي نظمه حاكم ميتشغن ريك سنايدر بخصوص تطبيق قانون "مدراء الطورائ" على المدارس العامة في ديترويت بأن "المدينة تتمتع بإمكانية أن تغدو مثلاً ليس للولاية فحسب بل للبلاد برمتها".

يمثل إنموذج ميتشغن مثلاً معادياً للعمال وللمجتمع. ويمثل لذلك إعتداءً خطيراً على الديمقراطية والمسعى المتنامي من قبل الناس للعب دورهم المحق والواجب كصناع قرار في سياقات الحكم. ومع الترويج لهذا النموذج كمثل للأمة كلها، لا يكفي معارضة هذا التوجه فحسب بل يجب إعطاء الأولوية القصوى لمشروع التأسيس لديمقراطية من صنع أيدينا.

أكثر ما نحتاجه الآن هو التمكين السياسي للناس، والمستقبل يتمثل بحكم يعطي الأولوية للدفاع عن الحقوق في الداخل والخارج. هذا يعني النضال من أجل حكومة أمريكية مناهضة للحرب وداعمة للبرامج الإجتماعية تشكلها بأنفسنا. فالمسألة لا تكمن في الضغط على من في الحكم بل في الدفع قدماً بحقنا في أن نتسلم زمام الحكم وأن نكون صناع القرار.

تستلزم الديمقراطية الحديثة أن يحكم الناس أنفسهم وأن يتولوا القرار. تهدف قوانين ولاية ميتشغن إلى عرقلة إضطلاع الناس بدور مماثل بوضع آليات القرار بأيدي حاكم الولاية و"مديره" المعين بصلاحيات واسعة وبحصانة من المسائلة.

وظهرت إحدى تبعات هذا للعيان بقرار أحد هؤلاء المدراء الماليين فصل عدد من المسؤولين المنتخبين ومنع الموظفين الحكوميين من حضور إجتماعات مفوضية المدينة العننية! فلا ينبغي للعامة لعب أي دور ولاحتي الحد الأدنى الموجود حالياً والمتمثل بممثلين منتخبين وإبداء الرأي في الإجتماعات العامة. هذا مفهوم للحكم يقتي بأن تلبية حقوق الناس هو أمر "غير مسؤول"، وبأن "الإدارة المالية الحكيمة"، كما يصفها القانون، "لا تسمح بالتكؤ أو التهرب من مسؤوليات دفع مستحقات تخديم الدين".

الطبقة العاملة هي منتجة الثروة. وتقوم الإحتكاريات بنهب أجزاء كبيرة من هذه الثروة في طور الإنتاج. إلا أن أزمة الإحتكاريات لتحصيل أقصى ما تستطيع من أرباح قد بلغت مبلغاً تعمد معه هذه إلى إدعاء الحق بالمطالبة بكافة الموارد المالية العامة. يتم العمل على إلغاء الحكم المنتخب على إعتبار أنه يشكل عقبة في طريق النهب الشامل للخرينة العامة من قبل الرأسماليين. وعلى العامة القبول بأنهم قاصرون عن الحكم وعن إتخاذ "قرارات صعبة" وماهي سوى مناورات لحماية وتوسيع الحق الإحتكاري على حساب المنفعة العامة والحقوق العامة.

يتم إقرار هذه الترتيبات على مستوى الولايات حالياً. ويتم إستخدامها

بنتن هاربر، ميتشغن

المدير المالي يقضي بمنع مسؤولي المدينة وموظفيها من حضور الإجتماعات العامة من دون إذنه

للجمهور في آليات الحكم وذلك منذ شهر مارس، آخرها كانت في 18 يونيو للمطالبة بإبطال القانون. وتظاهر العمال كذلك في أنحاء الولاية رفضاً للقانون وللمطالبة بإحترام حقوقهم.

تدل أفعال هاريس على أن هدف القانون هو إلغاء الحكم المنتخب وتطبيع القبول بالمراسيم الصادرة عن السلطات التنفيذية. ويشير أيضاً إلى أن مراسيم "مدراء الطورائ" لن تقتصر على الجوانب المتعلقة بالمسؤولين المنتخبين فحسب، بل تتجاوزها إلى حرمان هؤلاء والموظفين الحكوميين من حق التعبير وحق تشكيل الجمعيات. يخول القانون الجديد شن هذه الإعتداءات وينزع القانونية عن التظاهر ضد هذه المراسيم التنفيذية وعن إنتقادها علناً. وهو جزء من التوجه العام في البلاد كلها للحد من وحتى إلغاء دور العامة في الحكم في ظل تصاعد الهجوم الواسع المعادي للمجتمع الذي تشنه الإحتكاريات.

يستطيع حاكم الولاية بموجب قانون ميتشغن الصادر شهر مارس تعيين "مدراء" يملكون مطلق السلطة لإلغاء هيكلية الحكم المنتخبة على المستوى المحلي ومنها حكومات المدن والمقاطعات والدوائر التربوية. كما يستطيع "مدراء" المعينون إلغاء عقود العمال والمدرسين في القطاع العام ومصادرة وبيع الموجودات العامة، ومنها المنتزهات العامة والمدارس والمكتبات العامة وحقوق المياه، بالإضافة إلى إلغاء الخدمات الإجتماعية وخلافها. كما يلزم القانون

قضى "مدير الطورائ المالية" المعين في مدينة بنتن هاربر في ولاية ميتشغن بمنع مسؤولي المدينة وموظفيها من حضور الإجتماعات العامة التي تعقدتها مفوضية المدينة إلا في حال الحصول على إذنه مسبقاً. كما أمر بتضمين محاضر إجتماعات المفوضية لغة تشير إلى أن أي قرار يتم المصادقة عليه هو غير ملزم قضائياً. وكان "المدير" جو هاريس قد عُين في عام 2010 من قبل حاكم الولاية ريك سنايدر. ومنذ ذلك الحين إقتصر عمله على شؤون الحكم المحلي من دون تمكنه من إيجاد حلول لأية مشاكل إجتماعية يعاني منها الناس. وقد منحه قانون ميتشغن العام الرابع الصادر في شهر مارس الفانت صلاحيات واسعة مكنته في شهر أبريل من حل مفوضية المدينة المنتخبة وتعليق صلاحيات التقرير التي كانت تعود لمسؤولي المدينة ومن بينهم المحافظ. مع الإشارة إلى أن هيكلية الحكم المحلي لمدينة بنتون هاربر تتألف من المحافظ ومفوضية المدينة. لكن هاريس قضى في السادس من يونيو بمنع مسؤولي وموظفي المدينة من حضور الإجتماعات العامة!

وفي تحدٍ لأوامر هاريس التي ألغت سلطة صناعة القرار التي كانت لها، إستمرت مفوضية مدينة بنتون هاربر بتمرير القرارات، ومن ضمنها قرار يقضي بعدم دستورية قانون ميتشغن الذي منح "مدير طورائ مالية" صلاحيات واسعة مطالباً بإقالة هاريس. تستمر التظاهرات في المدينة المعارضة لهاريس والمطالبة بدور فاعل

كافة المدرسين كوسيلة إبتزاز وضغط لفرض الإقتطاعات الكبيرة في الميزانية. كما ألزم المدرسين المفصولين إعادة التقدم بالطلبات للحصول على وظائف ثانية وهو ما يعطي هذا "المدير" صلاحية تحديد من يُوظف ومن يُستبعد. أما في بونتياك فيدعو "المدير" إلى إلغاء عقود مرسلي دوريات الشرطة. ففي ولاية ميتشغن عامة، تم تحديد 150 مدينة وبلدة ومقاطعة ودائرة تربوية على أنها "منكوبة مالياً" مما يهدد إعلان حالة "طوارئ مالية" فيها، وهو ما يعني إمكانية تعيين "مدير مالي" عليها.

"المدراء" ضمان دفع مستحقات تخديم الدين العام، مع العلم بأن ضمانات كهذه معدومة بالنسبة لتوفير الخدمات الإجتماعية مثلاً. لا يخضع "المدير" للمساءلة من الناس وهو خاضع لأهواء حاكم الولاية. يبغى "المدراء" كما يدل مرسوم هاريس بمنع الموظفين من حضور الإجتماعات العامة أن يعرفوا أي دور يمكن أن يلعبه الناس مثل إبداء الرأي في الإجتماعات العامة وإنتخاب ممثلين إلى المناصب العامة. هناك "مدراء طوارئ" آخرون معينون في أنحاء أخرى من الولاية، في بونتياك وإيكورس وفي نظام مدارس ديترويت الحكومية. وفي ديترويت أصدر "المدير" قرارات بفصل

الولايات المتحدة قد تجتاح ليبيا في أكتوبر وكالة أنباء ماثبا

ووفقاً لإحدى المصادر وقد عرف عن نفسه كـ "الإختصاصي إتش" وهو من العاملين في المشرحة التابعة لقيادة عمليات الجيش الأمريكي الوسطى، فإن الولايات المتحدة قد تكبدت خسائر بشرية في ليبيا. وأكد مقتل جنديين وثلاثة مدنيين في عمليات حربية، وهو ما عتمت عليه وسائل الإعلام.

وقال خبير الشؤون الجيوسياسية د. وبستر تاريلي في حديث مع الصحفي الإذاعي أليكس جونز بأنه يتم التحضير لحرب واسعة على ليبيا بالترافق مع إستمرار الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان والباكستان واليمن. وقد يؤدي توسيع رقعة هذه الحرب الإقليمية إلى سيناريو حرب عالمية ثالثة تشمل دولاً أخرى كسوريا ولبنان وإيران والسعودية وفق تقديره.

في هذه الأثناء رفض الرئيس أوباما الرد على الكونغرس بخصوص إستمرار العمليات العسكرية بعد مهلة الستين يوماً التي حددها قانون صلاحيات الحرب. وكان أوباما قد قال مبدئياً بأن الحرب ستدوم لأيام معدودة فقط ووصف الهجوم بالتحرك الديناميكي عوضاً عن الحرب.

كما برر أوباما مسؤولية القوات الأمريكية على ضوء تفويض الأمم المتحدة [...]. وبالنظر إلى السر المهم الذي تتضمنه هذه التقارير يمكن التأكيد على ما يبدو بأنه قرارٌ من أوباما بدعم حربٍ أوسع على ليبيا ووجود عسكري أمريكي طويل الأمد في البلاد.

تقول وسائل إعلامية بأن معلومات متوافرة تشير إلى إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة بإجتياح ليبيا في أكتوبر وهو ما أكدته العديد من المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية التي أفضى عنها عسكريون وبعضها يشير إلى إنتشار واسع للقوات العسكرية خلال شهر سبتمبر.

ووفق مصادر في قاعدة الجيش الأمريكي في فورت هوود في تكساس فإن إشارات تتواتر عن هجوم بري أمريكي واسع في أكتوبر القادم. وتشير المعلومات العسكرية إلى توجه المزيد من الوحدات الخاصة إلى الدولة الإفريقية في شهر يوليو. وسيتضمن النقل المحتمل للوحدات المقاتلة إلى ليبيا فرقة الخيالة الأولى وفرق مقاتلة أخرى ستصل البلاد في أواخر أكتوبر وأوائل نوفمبر. وتم تقدير عديد القوات المشاركة بـ 12,000 عنصراً فاعلاً يدعمهم 15,000 عنصراً آخرين ما يجعل إجمالي القوة المشاركة يبلغ حدود الـ 30,000.

وإحدى مصادر المعلومات هذه هو ضابط في الوحدات الجوية الخاصة البريطانية وقد أكد بأن عناصر من معاوير الجيش الأمريكي متواجدة في ليبيا حالياً. وهي معلومات تثبت، رغم تضمنها بعض المعلومات المتناقضة، فكرة إحتمال نشوب حرب في الخريف القادم مع إستمرار القذافي تفادي المحاولات الأمريكية لإخراجه من السلطة.

